

به قياساً ساعاً وهذا خرج الجواب عن قولكم قلتم قولاً بالعموم
 والاجماع في مقابلة وتحريره انما ندعى قيام الاجماع على
 مقابلة فقلنا ان بعضهم ادعى ذلك واما المعروف فهو
 اللفظ العام وهو قولنا الغنم مثلاً في قولنا الغنم السائمة
 عارض له واما قولنا المعروف ولم نقل الموصوف وهم اختصاص
 ذلك بمفهوم الصفة وهو لا يخص به اذ هذه الامور تنفع القول
 بالمعنى في لفظ الصفة والشرط وغيرهما ولم نقل المقيد لان
 من يدعى ان اللفظ عام او انه لا ينافي العموم فيجوز الالحاق
 به قياساً لا نسلم وجود قيد ونقول لفظ السائمة ليس قيداً
 لانها جزء للتقيد واما خرج لغرض وراه التقيد ومنها
 قيل كما ذكرتم في التخصيص ان العام لا يخص بمذهب
 الصحابي حيث قلتم ومذهب الراوي ولو صحابياً
 ثم قلتم في الكتاب الخامس قول الصحابي على صحابى
 غير حجة وفاقا وكذا على غيره قال الشيخ الامام
 الآفي التعدي وفي تقليده قولان لا ارتفاع
 مذهبهم اذ لم يدون وقيل حجة
 فوق القياس فان اختلف صحابييان فكذلك يثبت
 وقيل دون وفي تخصيصه العموم قولان
 وقيل ان انشئ وقيل اذا انضم اليه قياس تقريب
 وقيل

وقيل قول الشيخين فقط وقيل الملقاً الأربعة وعن الشافعي
 الاعلى اما وفاقا الشافعي رحمه الله تعالى زائداً في القرض
 فدل على لا تقليد انتهى فقد ذكرتم المسئلة وما نفق تقليده
 غير كون قوله حجة وما وجه استثناء الشيخ الامام والتم
 رحمه الله المتقيدان من قول الصحابي عن وحى وما
 تقريير وفاقا الشافعي زيدا فقلت اما الاول فالمنفرد
 في التخصيص ان مذهب الراوي لا يخص ولو كان
 الراوي صحابياً وهذا سواء كان قوله حجة ام لا والذي
 ذكرناه هنا انه ان فرغنا على ان قوله حجة دون القياس
 ففي تخصيص العموم به قولان وهذا سواء كان الصحابي
 راوياً ولم يكن وقد حكيناها وجهين في شرح المختصر ووجه
 كونه لا يخص وان كان حجة مجموع بالعموم وان
 الصحابة كانت ترجع الى العمومات وبه كون اجتهادهم واما
 الثاني فانه لا يلزم من كونه غير حجة ان لا يقبل الا ترى الى
 المجتهدين كيف يقبلون وليست اقوالهم حجة فيجهد الصحابة اذ لم
 يجعل قوله حجة نفى تقليد خلاف مذهب امام الحرمين وغيره الى ان
 العاصي لا يقله قالوا وليس هذا لان دون المجتهدين عرة الصحابة
 معاذ الله فيهم اجل واعظم قدراً قالوا بل لان مذهبهم لا يوثق بهما
 فانها ثبتت حق الثبوت كما ثبتت مذاهب الامة الذين لهم اتباع قد

ياض بالاصل